

سياسات تطوير الجهاز الإداري

الرؤية:

جهاز إداري

كفاء

فعال،

قادر على مواكبة التغيير،

يحسن إدارة موارد الدولة،

يقدم خدمات متميزة للمواطنين

ويتفاعل معهم.*

المهمة

تحويل هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية تحقق الهدف في المدة المحددة وتتلافى أي آثار سلبية عند التنفيذ.

السياسات ...

للوصول إلى تحقيق الرؤية أعلاه تتبنى الحكومة مجموعة من السياسات على 3 مستويات
مستوى الدولة - مستوى الوحدات الإدارية - مستوى الوظيفة (الموارد البشرية)

* المفاهيم الأساسية:

الجهاز الإداري يقوم بمهمتين أساسيتين:

1. إدارة موارد الدولة والتي تتمثل في تحصيل الضرائب بشتى أشكالها (عامة على الدخل - مبيعات - واردات (جمارك) - عقارية - مرور على أرض الوطن (قناة السويس)) ويعيدها إلى المواطنين على شكل خدمات (تعليم - صحة - بنية أساسية - ...)
 2. ومن ثم فإن قضية الكفاءة (انجاز المهمة بأقل نفقات) والفاعلية (التركيز على المهام الأساسية) من أهم سمات الرؤية.
 2. التنظيم والرقابة والتوثيق لحفاظ حقوق الأفراد وضمان أن حريات الأشخاص لا تتعدى على حريات الآخرين.
- وتتجلى كل هذه المهام على شكل خدمات تقدم للمواطن (بدءاً من شهادة الميلاد إلى شهادة الوفاة مروراً بكافة التراخيص وغيرها ...)
- ولما كان احتكاك المواطن والمستثمر بالحكومة أمر حتمي فإن تميز الخدمات مطلب واضح.

فيما يلي قائمة هذه السياسات

أولاً: على مستوى إدارة الدولة

1. إعادة تعريف دور الحكومة

- أ. الفصل في المهام بين: واضع السياسة والإستراتيجية (الحكومة المركزية) والمنفذ (المحليات).
- ب. التركيز على الدور الرقابي والتنظيمي وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنفيذ.

2. اتخاذ الحوكمة الرشيدة أساس لنظام العمل بالجهاز الإداري.

يمكن تلخيص أهم المبادئ وضمانات تنفيذها كالتالي

القواعد	الضمانات
رؤية	مهمة
كفاءة	فعالية
شفافية	حق في المعلومة
قدرة على التنبؤ	استقرار
مشاركة	حكم الأغلبية
مساءلة	محاسبة
حكم القانون	عدالة التشريع

3. تفعيل مشاركة وتعظيم دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في الإدارة

والرقابة.

تفعيل المادة 27 من الدستور لتشجيع مشاركة المنفعون في إدارة ورقابة المشروعات ذات النفع العام.

4. التوجه نحو اللامركزية وتفعيل دور المحليات

كلما اقترب متخذ القرار من المتأثر بالقرار كان القرار أكثر حكمة. ويستدعى ذلك

- بناء كوادر قادرة على العمل في إطار فكر التنمية
- تطوير البنية المعلوماتية للتنمية المحلية
- دعم المنظومة باستقلال إداري ومالي.

5. التركيز على المهام المحورية وشراء الخدمات المساعدة وفصل الوحدات الإنتاجية.

الكفاءة في التشغيل تستدعى الاستعانة بالشركات المصرية المتخصصة والتي أثبتت جدارتها في إدارة المنظومات المختلفة مثل بطاقة الأسرة والمطلوب التوسع في ذلك ليشمل منظومة صيانة المباني الحكومية على سبيل المثال.

6. توفير خدمات ميسرة موائمة لاجتذاب الاقتصاد غير الرسمي للمساهمة في الاقتصاد الرسمي.

ثانياً: على مستوى الوحدات الإدارية

7. تقليص عدد الوحدات الإدارية بدمج المهام المتقاربة والمتناسقة وإلغاء التعدد والتضارب في المهام بين الجهات واعتماد التخصص في تحديد تبعية المهام، وذلك دون الإضرار بحقوق العاملين في هذه الجهات.

مثال:

هيئة الرقابة المالية (هيئة الرقابة على سوق المال - هيئة الرقابة على التأمين - هيئة التمويل العقاري)

هيئة بحيرة السد مع هيئة الثروة السمكية ...

8. التحول إلى العمل بنظام الهياكل الديناميكية (المشاريع والبرامج وفرق العمل) بدلاً من

الهيكل الاستراتيجي الجامدة والسماح بتعدد الهياكل بحسب النشاط.

9. إدخال نظم الإدارة الحديثة وآليات مواكبة التغيير وخلق مناخ مهني محترف في تقنيات الإدارة في المناخ الحكومي.

مواكبة التغيير أمر أساسي فبالأغلب القرارات التي صدرت منذ أعوام متعددة كانت لها وجاهتها وإنما تكمن المشكلة الأساسية من عدم بناء ما يكفي من الآليات داخل الجهاز الإداري ليطور من نفسه.

10. تطوير ونشر نظم إدارة الموارد (حسابات عامة - مخازن - مشتريات - ...) بهدف تقليل الاعتماد على المستندات الورقية وسرعة تبادل البيانات والمدفوعات بين الجهات.

11. خلق نماذج استثمارية جديدة للتعاقد على وإدارة وتشغيل المشروعات وعلى رأسها الشراكة مع القطاع الخاص.

12. تبسيط دورات العمل لرفع كفاءة تنفيذ المعاملات
مثال: مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب

13. إتاحة الخدمات من قنوات جديدة مثل الانترنت والتليفون الثابت والمحمول ومراكز تقديم الخدمة بما يضمن توصيل الخدمة لمن يطلبها في مكان تواجدته بالشكل والأسلوب الذي يناسبه بالسرعة وفي التوقيت السليم.

بوابة الحكومة المصرية تتيح أكثر من 100 خدمة يمكن توصيلها للمواطن وكذلك معلومات واستمارات عن أكثر من 700 خدمة www.egypt.gov.eg

14. المزيد من آليات تحقيق النزاهة

مثل

- الفصل بين طالب الخدمة (المواطن - المستثمر) ومقدم الخدمة (الموظف)
- بناء موقع للمشتريات الحكومية على الانترنت

• المزيد من آليات نشر والمشاركة في إعداد الموازنة.

15. نشر نظم إدارة علاقات المواطنين لتلقى الشكاوى والمقترحات من كافة القنوات (بريد عادى - الكتروني - فاكس - تليفون) وتصنيفها والرد عليها.
المنظومة حققت نجاح كبير في 21 جهة حكومية من خلال التواصل مع المواطنين وبالأخص فى حالة وجود مركز اتصال مثل 19468

16. مساندة آليات العدالة الناجزة

تتمتع مصر بقضاء شامخ عادل مستقل له الريادة إقليميا
ومن ثم فإن الكلمة الدالة هنا هي "الناجزة" من خلال تطوير وميكنة منظومة التقاضي وتداول الدعاوى

17. استكمال وربط قواعد البيانات القومية

ربط قاعدة بيانات الرقم القومي بالجهات المختلفة (الصحة - التأمينات والمعاشات - ...)
بناء قاعدة بيانات الأسرة المصرية من أجل منظومة أكثر انضباطا لتوصيل الدعم والخدمات للأسر
بناء قواعد البيانات ذات المردود الاقتصادي مثل قاعدة بيانات المنشآت الاقتصادية و السجل العيني للعقارات المبنية.

ثالثا: على مستوى الوظيفة

18. التحول إلى آليات نظم إدارة الموارد البشرية بدلا من نظم شئون العاملين وخلق مفهوم الإدارة المستقبلية للموارد البشرية وتطوير طرق قياس وتقويم الأداء وآليات التحفيز.

19. التركيز على خلق جيل من القيادات يحقق التغيير المطلوب

بالرغم من ضخامة الجهاز الإداري إلا أن عدد القيادات من المستويات الثلاثة التي تلي الوزير أو المحافظ لا يزيد على 8500 نصفهم أعمارهم تزيد على 55 سنة مما يعنى أن نصف من سيديرون الحكومة خلال 5 سنوات من الوجوه الجديدة ومن ثم طرحت وزارة الدولة للتنمية الإدارية مبادرة قادة التغيير لاختيار وتدريب قيادات المستقبل.

20. التقسيم القطاعي للوظائف بما يسمح بتعدد آليات التوظيف والترقي بما يناسب كل مجموعة مثال (المدرسين)

21. تطوير المنظومة التشريعية للوظيفة العامة

- وذلك لتحقيق مجموعة من المبادئ الهامة على رأسها
- تعديل دور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ليصبح المنظم والمراقب للوظيفة العامة ومنح المزيد من الصلاحيات واللامركزية للجهات
- تطوير طرق شغل الوظائف
- إدخال نماذج جديدة للوظائف (العمل بعض الوقت - العمل بالإنتاج).
- تطوير طرق الالتحاق بالوظيفة مثل عمل امتحان للوظيفة العامة.
- التأكيد شفافية وجدارة الالتحاق بالوظيفة من خلال الإعلان عن كافة الوظائف وإجراء مفاضلة بين المتقدمين.
- وضع آليات أيسر للدخول والخروج من الوظائف بما يسمح بالاستعانة ببعض الخبرات لفترات محددة.
- حل بعض المشكلات الحالية مثل الأجازات وغيرها ...

22. تحقيق الرضاء المالي والنفسي للموظف من خلال هيكل جديد للأجور وسلم جديد للوظائف وخدمات للموظفين.

23. مراجعة نظم المساءلة والمحاسبة لتحقيق الانضباط بالجهاز الإداري.